

Distr.: General
14 April 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البند 37 من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 13 نيسان/أبريل 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن قرار جامعة الدول العربية 8548 المؤرخ 9 أيلول/سبتمبر 2020، المرفق بالرسالة المؤرخة 19 آذار/مارس 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة (A/75/790-S/2021/209).

ويتبين من النظرة الأولى أن ذلك القرار يعبر فقط عن المواقف المعادية لإيران التي تتخذها بلدان معينة تنتهج ممارسة اعتيادية تتمثل في استخدامها دائماً راية المنظمات الإقليمية أو فوق الإقليمية للمضي قدماً في سياساتها المدمرة والمثيرة للانقسام.

فجمهورية إيران الإسلامية أثهمت زوراً في ذلك القرار بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية، في حين أن القرار مليء بعدة حالات تدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، ولذلك فإنه يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ولا سيما المادة 2 (7) من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، تؤكد حكومة جمهورية إيران الإسلامية من جديد سيادتها على الجزر الإيرانية أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الخليج الفارسي. لذلك، فإن مضمون القرار المرفق بالرسالة المذكورة يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية لإيران، في انتهاكٍ لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وهو مرفوض رفضاً قاطعاً.

وما فتئت حكومة جمهورية إيران الإسلامية تتبع سياسة الصداقة وحسن الجوار حيال جميع البلدان المجاورة لها، وهي تعرب من جديد عن استعجابها، في هذا السياق، لإجراء محادثات ثنائية مع الإمارات العربية المتحدة بغية المضي في تعزيز العلاقات الثنائية وتسوية أي سوء فهم قد يكون قائماً بين البلدين. وفي غضون ذلك، فإن من البديهي أن السلامة الإقليمية لجمهورية إيران الإسلامية وسيادتها على الجزر المذكورة أمر غير قابل للتفاوض.



وفيما يتعلق باستخدام الاسم المزيف الذي أُطلق على الخليج الفارسي في القرار المذكور آنفاً، أود أن أشدد مرة أخرى على أن "الخليج الفارسي" هو الاسم الجغرافي الحقيقي الوحيد الذي يُطلق على الرقعة المائية الواقعة بين إيران وشبه الجزيرة العربية، والذي ما فتئ يُستخدم منذ فجر التاريخ. وعلى نحو ما تشهد به الذاكرة المؤسسية لكل وكالات رسم الخرائط المعروفة، أُطلق اسم "الخليج الفارسي" باستمرار على هذا المجال البحري، ومن ثم وجب على الجميع احترام ذلك.

وأرفضُ أيضاً رفضاً قاطعاً ما ورد في القرار المذكور آنفاً من معلومات مضللة وسلسلة افتراءات وادعاءات محضة ضد جمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك تلك المتصلة بما يسمى بانتهاك قرار مجلس الأمن 2216 (2015) و 2231 (2015). ومن الواضح جداً أن بعض البلدان تبذل محاولات، من خلال نشرها منهجياً وعلى نطاق واسع معلومات مضللة واتهامات لا أساس لها ضد إيران، لصرف الانتباه عن سياساتها العدوانية والمزعزعة للاستقرار في الخليج الفارسي والشرق الأوسط عموماً.

ويمكن الاكتفاء بإيراد مثال واحد لا غير على هذه السياسات المدمرة، يتمثل في أكثر من ست سنوات من العدوان والموت والدمار في اليمن، أدى إلى مقتل آلاف المدنيين، من بينهم نساء وأطفال، واستهداف المنازل والمساجد والمستشفيات والمدارس والأسواق والبعثات الدبلوماسية وحتى حفلات الزفاف ومراسم تشييع الجنازات، فضلاً عن استخدام المجاعة كأداة حرب، مما تسبب في أسوأ أزمة إنسانية في العالم في التاريخ المعاصر. ومن المؤكد أن هذه الأعمال الوحشية، التي تتبدى فيها بوضوح جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تستتبع فرض المسؤولية الدولية على مرتكبيها.

وعلاوة على ذلك، من الواضح أن أي قدر من حملات التشهير، بما في ذلك اتهام الآخرين زوراً، لا يمكن أن يحجب حقيقة أن أيديولوجيات التطرف والطائفية والدولارات النفطية الواردة من بعض البلدان الإقليمية الغنية بالنفط لا تزال المصدر الرئيسي للإرهاب المعاصر، وأنها تتسبب في نشر الموت والدمار في جميع أنحاء المنطقة وخارجها.

وفي الختام، يجب علي أن أؤكد أن إقامة علاقات ودية مع البلدان المجاورة والتعايش معها في سلام ما فتئت تشكل أولوية قصوى في نظر إيران. وسنواصل السعي إلى تحقيق أمننا واستقرارنا وازدهارنا في إطار منطقة قوية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق أبداً دون حوار حقيقي ومشاركة فعالة وبناءة من جميع بلدان المنطقة استناداً إلى الاحترام المتبادل وإشراك الجميع ومبادئ القانون الدولي الأساسية. وإن "مبادرة هرمز للسلام"، المعروفة بتحالف الأمل، التي أطلقها رئيس جمهورية إيران الإسلامية في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/74/581-S/2019/933) تهدف إلى خدمة هذا الغرض. ويمكن لهذه المبادرة، التي لقيت حتى الآن ردود فعل إيجابية من عدد من بلدان المنطقة، أن تهيئ حيزاً مناسباً تعمل فيه جميع دول منطقة الخليج الفارسي معاً من أجل إقامة منطقة أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً.

وأرجو بامتنان أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، بموجب البند 37 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مجيد تخت روانجي

السفير

الممثل الدائم